رئيس الحكومة يدشن مشفى جامعة البعث بكلفة أكثر من ١٥ مليار ليرة

عرنوس لـ«الوطن»: ارتفاع الأسعار لن يتجاوز نسبة ٥ بالمئة بشكل عام باستثناء النقل الذي لا يزيد على ٢٥ بالمئة

وزير التعليم العالي:
الخدمات الطبية مجانية حالياً لجميع المواطنين ولاحقاً بأجور رمزية

وزير الإدارة المحلية:
تعزيز دور المجالس المحلية بضبط الأسواق والأسعار وإيقاف كل المخالفات

وزير الموارد المائية:
خط جر المياه إلى حمص يقلل الهدر بنحو ١٠ آلاف م٣ من المياه يومياً

| حمص ــ نبال إبراهيم

دشن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس المشفى الجامعي في جامعة البعث ووضع غرفة المناورة بين قناة جر مياه الشرب القديمة والجديدة في موقع رمزون بريف القصير لجر المياه من عين التنور باتجاه مدينة حمص بالخدمة خلال جولته على المشاريع الخدمية والتنموية في المحافظة على رأس وفد حكومي ضم كلاً من وزراء التعليم العالي بسام إبراهيم والموارد المائية تمام رعد والإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف.

وأكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس لـ«الوطن» أن تدشين مشفى جامعة البعث جاء بتوجيه من سيد الوطن الرئيس بشار الأسد، لافتا إلى الجهود الكبيرة التي بذلت من الجهات المعنية والجهات المتابعة والحكومة لتنفيذ هذا المشروع وتأمين الاعتمادات اللازمة له، منوهاً بأن المشفى مجهز بأحدث التجهيزات ومؤلف من ٥ طوابق مع قبو ومبنى خدمات وأن كلفة أعماله الإنشائية بلغت ٨,٢ مليارات وكلفة التجهيزات نحو ٧ مليارات.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن هذا المشفى التعليمي سيخرج الكوادر الطبية من جامعة البعث ويدعم الواقع الصحي في المحافظة، وخاصة بعد أن طالته يد الإرهاب وأخرجت بعض المؤسسات الصحية من الخدمة، موضحاً أن المشفى الذي يضم ٣٠٠ سرير سيعوض قسماً من هذا الفاقد، آملاً بأن يكون مشفى جامعة البعث نموذجاً يحتذى به في كل المشافي التي ستقام لاحقاً وأن يخدم الناحية العلمية والواقع الصحي في المحافظة.

ورداً على سؤال «الوطن» أكد رئيس مجلس الوزراء أن مكرمة سيد الوطن بزيادة ٥٠ بالمئة على الراتب لكل العاملين في الدولة و٤٠ بالمئة للمتقاعدين جاءت لتحسين الواقع المعيشي، مشيراً إلى أن هذه الزيادة لم تحصل على الإطلاق في أي مرحلة من مراحل عمر الحكومة السورية الحديثة.

وأشار عرنوس إلى رفع سعر المازوت بالتأكيد أثر في ارتفاع شيء من الأسعار لكن الهدف توجيه الدعم إلى مستحقيه والأخذ بموضوع هيكلة هذا الدعم وتصويب استثمار المشتقات النفطية، مؤكداً أن ارتفاع الأسعار لن يتجاوز نسبة ٥ بالمئة بشكل عام، باستثناء النقل الذي سيطاله ارتفاع بما لا يزيد على نسبة ٢٥ بالمئة على الإطلاق من أجور النقل.

بدوره أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم لـ«الوطن» أن المشفى بات جاهزاً ببنائه الإنشائي وإكسائه وتجهيزاته الطبية التي تعتبر من أحدث التجهيزات في دول العالم لاستقبال الطلبة وتدريبهم من الكليات الطبية سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا وتقديم الخدمات الطبية والعلاجية والتشخيصية للمواطنين في المنطقة الوسطى.

وأشار إبراهيم إلى الخدمات الطبية التي يقدمها المشفى حالياً من الاستطباب والمعالجة والعمليات الجراحية وغيرها ستكون حالياً مجانية لجميع المواطنين لتصبح لاحقاً بأجور شبه مجانية ورمزية.

وأشار إلى أن وصل مبدئياً إلى المشفى ٤٥ طبيباً من جامعة تشرين لمدة ثلاثة أشهر، ومن ثم سترسل جامعة حلب أيضاً دفعة ثانية من الأطباء، وذكر بأن الوزارة منذ العام الماضي افتتحت أقسام دراسات عليا في جامعة البعث وسيتم استدعاء الطلاب الذين يدرسون حالياً في الجامعات التعليمية التابعة للوزارة ليكملوا دراستهم في هذا المشفى مع مطلع العام القادم، إضافة إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الطب سيقدمون الخدمات الطبية في المشفى، منوهاً أن قانون المشافي التعليمية يتيح لمدير المشفى التعاقد مع أطباء اختصاصيين ضمن المحافظة.

وأشار إلى أن الوزارة قدمت كل التسهيلات للكوادر الطبية من مساعدين أطباء وممرضين وممرضات العاملين في المشافي التعليمية ويرغبون بالنقل أو الندب إلى مشفى جامعة.

من جانبه أشار رئيس جامعة البعث الدكتور عبد الباسط الخطيب لـ«الوطن» إلى أن افتتاح المشفى الذي بدئ العمل به في أيار ٢٠١٧ وتم افتتاحه أمس بتكلفة ١٥ مليار ليرة، هو تحد للحصار الجائر المفروض على بلدنا الحبيب سورية وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار والبناء، مؤكداً أنه دليل على مواكبة ومتابعة التطوير على كل المستويات ومنها البحث العلمي.

ولفت الخطيب إلى أن مساحة المشفى الجامعي الطابقية ١٣٠٠٠ متر مربع، بسعة ٣٠٠ سرير، وعدد الطوابق فيه ٥ طوابق إضافة إلى القبو ومبان خدمية أخرى ملحقة بالمشفى تشمل الغازات الطبية والمولدات ومراكز التحويل والرنين المغناطيسي، منوهاً بأن المشفى يضم عدة أقسام هي النسائية والتوليد والأطفال وشعبة الحواضن التي تحتوي على ١٠ حواضن، والعناية القلبية، والعناية الجراحية العامّة ويضم ١٣ سريراً و٨ منافس، وعناية غسيل الكلى ويضم ٦ أجهزة، المخبر وقسم الاستقصاءات الطبية، الأشعة وقسم الإسعاف، وأجنحة إقامة المرضى و١٠ غرف عمليات، إضافة لقسمي المطبخ والغسيل، مشيراً إلى أن العيادات الخارجية التابعة للمشفى هي قيد العمل حالياً وعددها ١٢ عيادة.

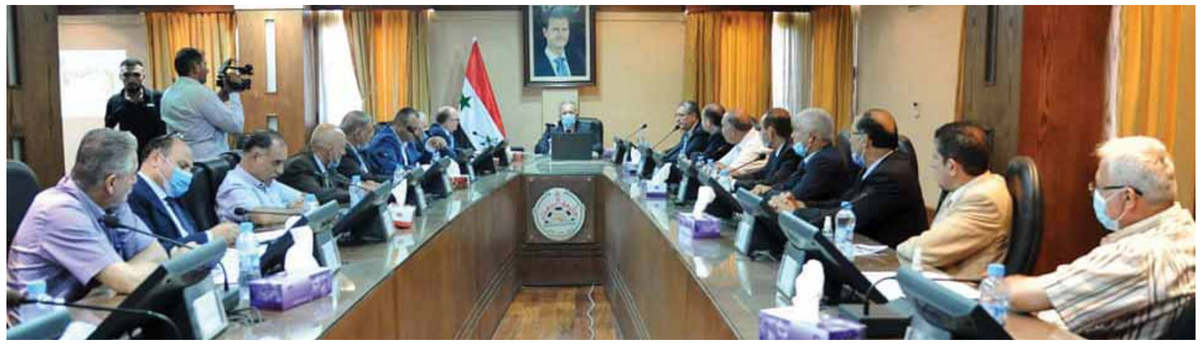

وأوضح الخطيب أنه سيتم في المشفى تدريب وتأهيل طلاب كلية الطب بجامعة البعث بدلاً من التدرب في المشافي التابعة لوزارة الصحة والمشفى العسكري التابع لإدارة الخدمات الطبية العسكرية، إضافة إلى توفير العناية الطبية والتشخيصية والعلاجية والجراحية للمواطنين في مدينة حمص وريفها وبقية المحافظات بما يتوافق مع السياسة الصحية الوطنية للدولة السورية، كما سيكون المشفى حاضنة لإجراء بحوث علمية بالتنسيق مع كليات الطب في جامعة البعث من خلال أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين الأطباء.

وأكد رئيس الحكومة خلال اجتماعه مع أعضاء مجلس جامعة البعث عقب جولته بالمشفى، على أن الارتقاء بالتعليم والعلم يصب في خدمة المجتمع ويعمل على تحويل جامعاتنا إلى مراكز إنتاجية، لتحقيق غاية الجامعات بربطها بمقتضيات سوق العمل، مشيراً إلى أن الوطن بحاجة للعقول المبدعة والمتميزة التي تمثله لتكون مخرجات التعليم تلبي احتياجات الوطن.

وكان عرنوس قد استمع لتساؤلات أعضاء مجلس الجامعة المتعلقة بزيادة الملاكات العادية الضرورية لبعض مرافق الجامعة وتأمين التجهيزات الطبية اللازمة لاستكمال المشفى بشكل كلي، معتبراً أن الملاك العددي حق طبيعي لممارسة الأعمال وبأن الهيكلية واضحة في كل مرفق من المرافق وبيّن أنه تم رصد المبالغ اللازمة لمشاريع الجامعات على أن تكون الأولوية للأكثر حاجة.

من جهته أكد مدير المشفى الجامعي الدكتور فراس زريقا أن المشفى مجهز بأحدث التجهيزات وسيتم الإقلاع العمل به بشكل تدريجي ابتداءً من الإسعاف والعيادات وسيتم توسيع العمل خلال الأشهر القادمة.

وأكد وزير الموارد المائية تمام رعد عقب وضع غرفة المناورة بين قناة الجر القديمة والحديثة بالخدمة لـ«الوطن» أن خط جر المياه إلى حمص ضمن منظومة متكاملة لتأمين مياه الشرب بين حمص وحماة، ويتكون من مأخذ رئيسي وقناتي جر للمياه ومنشأة التوزيع ومحطتي التصفية لمحطتي حمص وحماة وخطوط النقل من محطة التصفية إلى حمص وحماة والمشروع هو استبدال للخط القديم المنفذ منذ عام ١٩٧٤ لتوفير هدر ما يقارب ١٠ آلاف متر مكعب من المياه باليوم.

وأشار رعد إلى أن وضع هذا الخط بالخدمة يقلل من الهدر ويزيد عامل الأمان في استثمار مياه الشرب، مبيناً أن الكلفة الإجمالية للمشروع لما تم وضعه بالخدمة فقط حسب الأسعار الرائجة تقدر بما يقارب ٩٥ مليار ليرة سورية.

من جهته أشار مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص حسن حميدان لـ«الوطن» إلى أن مشروع قناة جر المياه من منطقة الضبعة باتجاه مدينة حمص هو جزء من مشروع أعالي العاصي لتخديم مدينة حمص، مبيناً أن غزارة القناة نحو اثنين متر مكعب بالثانية.

ولفت إلى أن القناة هي بديل من القناة القديمة التي يتجاوز عمرها الخمسين عاماً ويأتي وضعها بالخدمة لتخفيف نسب الهدر الحاصل من القناة القديمة ما سينعكس إيجاباً على تغذية عدد من المناطق، منوهاً أن طول القناة الجديدة يبلغ ٢٤ كلم ومصنعة من البيتون المسلح.

وأكد وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف عقب اجتماعه مع رؤساء الوحدات الإدارية بالمحافظة في مبنى المركز الثقافي «للوطن» ضرورة تبسيط الإجراءات وضبط الأسواق والأسعار عبر المحاسبة والضبط وإيقاف كل المخالفات وعدم السماح بالتجاوزات ومنع الاحتكارات وذلك بالشراكة مع الجهات المعنية عبر تطبيق النظام وإحقاق الحق.

وأشار مخلوف إلى أن الاهتمام ينصب اليوم على دور المجالس المحلية وتعزيز مسؤولياتها بضبط الأسواق والأسعار وحماية المستهلك بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وبقية الجهات ذات الصلة، لافتاً إلى تشكيل لجان عمل من المجالس ولجان الأحياء والتجارة الداخلية والضابطة التموينية لتقوم بدورها من تنظيم الضبوط بحق المخالفين وإحالتهم للقضاء، منوهاً أنه في الوحدات الصغيرة التي لا يوجد فيها أجهزة من التجارة الداخلية هناك لجان مهمتها الإبلاغ عن أي مخالفة.

ولفت إلى أنه تم الاجتماع في كل المكاتب التنفيذية للمحافظات لوضع تسعيرة للنقل الشخصي ولنقل البضائع بموجب التعاميم المقدمة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مؤكداً أن كل الخطوط تعمل وفق التسعيرة الجديدة وأن اللجان تتابع ممارسة عملها بما يضمن تطبيق الخدمات للمواطن بالشكل الأمثل.

أعضاء مجلس تجمع الزوية يرفضون رئاسة البلدية

محافظ القنيطرة: سيتم استرداد مبالغ مالية صرفت بأسماء مسافرين أو متوفين من شؤون النازحين

| القنيطرة - خالد خالد

لم يخف محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل الظروف الاستثنائية التي تعيشها المحافظة والجهود المبذولة لتقديم الخدمات الضرورية لأبنائها في أماكن وجودهم بتجمعات دمشق وريفها ودرعا وحمص، مؤكداً الحرص على أبناء القنيطرة وعقد الاجتماعات مع المحافظين من أجل التنسيق لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وبيّن خليل خلال اجتماع مجلس المحافظة بدورته العادية الرابعة أنه يجب التدقيق حول حصول أسماء على إعاشة أو إعانات مالية من شؤون النازحين خلال حالة الفوضى التي كانت قائمة سابقاً والتي لن تتكرر، مشيراً إلى أنه سيتم استرجاع كل المبالغ التي منحت لأشخاص مسافرين أو صُرفت لأسماء متوفاة وليست على قيد الحياة، ملوحاً بأن حل أي مجلس بلدي غير راغب بالعمل لن يحتاج إلا إلى قرار (مجلس بلدة الزوية بدرعا)، مضيفاً: ونحتاج إلى بدلاء راغبين بالعمل وإذا قدم مجلس المحافظة أسماء لتكليفهم كمجلس مؤقت للعمل فالقرار سيصدر فوراً، وأكد أن المحافظة حريصة على سلامة أبناء درعا، لافتاً إلى أنه لا يوجد مبرر لعدم تخديم تجمعات درعا حيث هناك معلومات بعدم تنفيذ المشاريع، وأن بعضها وهمي، مؤكداً أنه سيتم التدقيق بذلك واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأشار المحافظ إلى وجود اختناقات في النقل وتتم دراسة استقدام شركات خاصة لحل مشكلة النقل على خط دمشق – القنيطرة من قبل المكتب التنفيذي ولكن تم التريث بذلك لوجود عوائل تعيش من العمل على السرافيس.

وحمل المسؤولية على عاتق مجلس المحافظة في حال موافقته على عمل شركة خاصة لكونه وافق بالإجماع على التعاقد مع إحدى شركات النقل الخاصة؟!

وبيّن أنه تم تشكيل لجان محلية لمراقبة أسواق المحافظة والأسعار وحتى تاريخه لم تقم بإبلاغ المحافظة عن أي شكوى وكذلك الأمر بالنسبة لمخالفات البناء.

وطرح عضو المجلس خالد جروان قضية عدم الأخذ بمقترحات اللجان التي شكلها المجلس والتي توصلت لنتائج مهمة منها عدم معرفة محاسبي البلديات كيفية حساب الضرائب والرسوم وجهل المحاسبين بالوثائق التي يجب إرفاقها بأوامر الصرف وعدم وجود وثائق عهدة للمستودعات، كما أن الجباة لا يعرفون المهام الموكلة إليهم وسجلات الجباية كسجلات (السماتة) وبعض المحاسبين يعتمدون على المكتب الفني لتكاليف رسوم رخص البناء، مطالباً بالعمل على تنفيذ خطة لتطبيق الطاقة البديلة في الجهات العامة وآبار المياه ومراكز خدمة المواطن على مراحل من أجل الاستغناء عن المولدات والمازوت والكهرباء.

وطالب رشيد الضاهر بإجراء إصلاحات وترميم وإعادة تأهيل لمدارس التضامن، علماً أن لجنة من التربية قامت بإعداد الكشوف الفنية لأعمال الترميم.

وعرض هشام المحمد موضوع التداخل الإداري الكبير في سبينة بين محافظتي القنيطرة وريف دمشق، حيث تقوم بلدية تجمع سبينة بتخديم مناطق كبيرة بريف دمشق بينما تذهب الريوع إلى بلدية ريف دمشق.

وكشف أيمن الجبر رفض أعضاء المجلس البلدي في تجمع الزوية تسلم رئاسة البلدية بعد استقالة الرئيسة رغم أن غالبيتهم مجازون جامعياً، مشيراً إلى وجود ٢٠ تجمعاً بدرعا غائبة عن الاهتمام، مشيراً إلى زيارة عدد من أعضاء المكتب التنفيذي بالقنيطرة لبعض تجمعات درعا وقاموا بالتصوير ونشر صورهم على (الفيس) ولكن ذهبت وعودهم أدراج الرياح.

وطرح فؤاد غريب تأمين باصات نقل داخلي لتجمعات الذيابية والحسينية وحجيرة والسبينة ولو لسفرة واحدة عند الصباح والذروة ظهراً.

وطرح امجد حمد معاناة أبناء تجمع سعسع مع مياه الشرب وهناك بعض المنازل لا تصلها المياه كل شهرين مرة.

عقوبة للأهالي قبل المعتمدين

إلغاء تراخيص معتمدين يخلق إشكالية بتوزيع الخبز في أحياء السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

أدى قرار إلغاء اعتماد عدد غير قليل من معتمدي مادة الخبز بمدينة السويداء بذريعة عدم تجديدهم اعتمادات الممنوحة لهم، إلى خلق إشكالية حقيقية في كثير من أحياء المدينة جراء توجه الأهالي نحو منافذ بيع المادة المُحدثة في المدينة التي لا يتجاوز عددها ستة منافذ ولتبدأ معها رحلة الانتظار ضمن طوابير يومية غير منتهية.

وأكد المعتمدون والأهالي على حد سواء أن إلغاء الاعتماد المفاجئ يعتبر بمثابة عقوبة خاصة أن هناك بعض منافذ البيع تبعد عن مكان السكن أكثر من كيلومترين، هذا ناهيك عن الانتظار الذي يستمر أحياناً ساعتين، خاصة أنه في كثير من الأحيان يكون توزيع الخبز ليلاً.

وتسائل المعتمدون ممن تم إلغاء اعتماداتهم لماذا لا يقوم أصحاب القرار في المحافظة بالموافقة على تجديد الاعتماد استثنائياً لأنه يصب في المصلحة العامة، فإبقاء قرارات الإلغاء قائمة سيفاقم من المشكلة في الأيام القادمة إذا لم تبادر هذه الجهات لتجديد الاعتماد بهدف تأمين الأهالي وعدم تكبدهم عناء البحث عن رغيف الخبز.

مدير فرع السورية للمخابز بالسويداء علاء مهنا أكد لـ«الوطن» أن إلغاء الاعتماد لا علاقة لفرع السورية للمخابز به لكون الاعتماد مرتبطاً بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وحالياً لا يمكن تجديد أي اعتماد إلا مع بداية العام الجديد.

وبيّن أن فرع السورية للمخابز وقبل انتهاء الاعتمادات قام بمخاطبة مجلس مدينة السويداء لتوجيه لجان الأحياء لنقل مخصصات مادة الخبز من المعتمد المنتهي اعتماده إلى معتمد آخر ضمن المنطقة إلا أن ذلك لم يحصل.

وأكد مهنا أنه يتم تأمين مادة الخبز للمواطنين عبر منافذ البيع التي تم إحداثها في مدينة السويداء البالغ عددها ستة منافذ موزعة ضمن أحياء المدينة وخاصة الأحياء التي تشهد اكتظاظاً سكانياً.

رئيس دائرة الموارد بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء خلدون الحمد أوضح لـ«الوطن» أن المعتمدين الذين ألغيت اعتماداتهم، لم يقوموا بتجديدها لدى المديرية، إضافة لذلك فمعظمهم لا يملك ترخيصاً بمحله التجاري وحالياً هناك تنسيق مع فرع السورية للمخابز لإيجاد حل لمشكلة الترخيص ونقل مخصصات المعتمد الملغى لترخيصه إلى معتمد آخر يقطن في المنطقة نفسها.

أكثر من ٢,٧ مليار ليرة عائدات نقل حماة في ٦ أشهر

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مدير النقل بحماة محمد عامر سيد، لـ «الوطن» أن المديرية استوفت بشهر حزيران الماضي، حوالي ٦٥٢ مليون ليرة، عن مجمل المعاملات التي أنجزها العاملون فيها.

وأوضح أن من تلك الرسوم المستوفاة ٤٧١ مليون ليرة رسوم إرساليات، وأكثر من ٨٢ مليون ليرة ضريبة دخل، و٥٤,٤ مليون ليرة ضريبة فرق مازوت، وأكثر من ٤٤ مليون ليرة رسوم متفرقة.

ولفت إلى أن العاملين بالمديرية أنجزوا الشهر الماضي، نحو ١٢١٤٤ معاملة، منها ٣٥١ معاملة تسجيل حديث، و٨٨٩٢ تجديد رخصة نقل ملكية، و١٨٦٦ تجديد رخصة سير، و٣٦٧ بيان قيد، و٨١٦ مطابقة وكالة، و٨٧٧٧ فحصاً فنياً، و١٦١٦ معاملة متفرقة.

وأما عن المعاملات التي نفذتها المديرية عن مديريات النقل الأخرى المرتبطة معها بالآتمتة، فبيّن سيد أن عددها كان في الشهر ذاته، نحو ٤٢٥١ معاملة.

وأما منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر السادس منه، فبيّن سيد أن إيرادات المديرية، بلغت من ٢,٧ مليار ليرة، منها أكثر من ١,٨ مليار ليرة إرساليات رسوم، وأكثر من ٤٥٩ مليوناً و٤٥٩ ألف ليرة ضريبة دخل، وأكثر من ٢٢٧ مليون ليرة ضريبة فرق مازوت، و٢٤٩ مليون ليرة رسوم متفرقة.

وعن المعاملات المنجزة خلال الفترة ذاتها قال: أنجزت المديرية في الـ٦ أشهر الماضية، نحو ٨٠٠٨٤ معاملة، منها ١٨١٢ معاملة تسجيل حديث للسيارات، و١٠٢٢٨ نقل ملكية، و٨٨٩٢ تجديد رخصة سير، و٢٠٢٥٢ بيان قيد، و٢٠٩٢ تبدلات فنية، و٧٨٥٤ مطابقة وكالة، و١٩٨٤٩ فحصاً فنياً، و٩١٠٤ معاملات متفرقة.

ولفت سيد إلى أن المديرية أنجزت كذلك نحو ٢٨٣٠٩ معاملات عن مديريات النقل بالمحافظات.